TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Turkish water projects on the Euphrates River and their negative impact on Syria and Iraq

PhD student: Badiaa Suleiman Ali Abdul Qader*

Egypt - Neelain University- College of higher studies - Department of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 20 May 2019
- Accepted 2 June 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- Water Projects
- Environmental Safety
- GAP
- Ataturk Dam
- Kypan Dam
- Soil Salinity
- International studies

Abstract: The study aims at identifying the negative impact of the Turkish water projects in the Euphrates River on Syria and Iraq. The problem is to clarify and monitor the Turkish water projects on the Euphrates River and to indicate whether they have a negative impact on Syria and Iraq and on the overall environmental security. The study reached results consistent with the hypotheses and proved The Turkish projects have a negative impact on Syria and Iraq in terms of water pollution. The Euphrates River in Iraq and Syria suffers from a high pollution rate to record levels of 1800 mg / L while the global average is less than 800 mg / L. The increase in salinity in the water has led to the injury of crops in the region by stunting, as well as cutting the water supply of the Euphrates River and reducing its flow due to Turkish projects caused by environmental drought and desertification, reducing the agricultural area and displacement of the population, as well as the cessation of hydroelectric power stations which depend on water in operation. Leading to the suspension of vital projects, economic and infrastructure projects

* **Corresponding Author:** Badia Suleiman Ali Abdul Qader**, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: Neelain University- College of higher studies - Department of Political Science

المشاريع المائية التركية المقامه علي نهر الفرات وتأثيرها السلبي علي سوريا والعراق

طالبة الدكتوراه : بديعة سليمان علي عبد القادر

مصر ـ جامعة النيلين ـ كلية الدراسات العليا- قسم العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 20/ايار/2019
- القبول : 2/حزيران/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الكلمات المفتاحية :
- المشاريع المائية
- الأمن البيئي
- الغاب الكبير
- سد اتاتورك
- سد كيبان
- ملوحة الاراضي
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تهدف الدراسة إلي معرفة التأثير السلبي للمشاريع التركية المائية المقامه بنهر الفرات علي سوريا والعراق، وتتبلور المشكلة في توضيح ورصد المشاريع المائية التركية المقامه علي نهر الفرات وتبيان هل لها تأثير سلبي علي سوريا والعراق وعلى الأمن البيئي الشامل لهم، وتوصلت الدراسه الي نتائج متوافقه مع الفرضيات واثبتت ان المشاريع التركيه لها تأثير سلبي علي سوريا والعراق من حيث تلوث المياه إذ تعاني مياه نهر الفرات في العراق وسوريا من إرتفاع نسبة التلوث الى نسب قياسية بلغت 1800 ملغ/لتر في حين ان المعدل العالمي اقل من 800 ملغ/ لتر،وأدت زيادة نسب الملوحة في المياه الى إصابة المحاصيل الزراعية في المنطقة بمرض التقزم،وايضاً قطع إمدادات مياه نهر الفرات وتخفيض تدفقها بسبب المشاريع التركية سبب الجفاف البيئي والتصحر وتقليص الرقعة الزراعية وتهجير السكان وكذلك ادي الي توقف محطات الطاقة الهيدروكهربائية التي تعتمد علي المياه في تشغيلها الأمر الذي يُؤدي الى توقف المشاريع الحيوية والاقتصادية ومشاريع البنية التحتية.

المقدمة :

يكرر الخبراء والاستراتيجيون والمحللون السياسيون والاقتصاديون مقولة صارت تثير فزع الناس في كل مكان، تنص على ان الحروب القادمة وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط ستكون حروب مياه، فالذي يسيطر على مصادر المياه ومنابعها ويحتجزها هو الذي يفرض إرادته السياسية والإقتصادية على الاقليم وعلى المنطقة باكملها، وستصبح الصراعات الايديولوجية في الموقع الثاني ولعل قيام تركيا ومن دون مراعاة مصالح جيرانها بإنشاءالمشاريع المائية علي الفرات وخاصه المشروع العملاق (GAP) (مشروع إحياء منطقة جنوب شرق الاناضول) سيكون أحد أهم أسباب النزاعات المستقبلية في المنطقة ، وذلك إنّ تركيا التي هي منبع مصادر المياه ، تعدّ لنفسها سلطة مطلقة على المياه النابعة من أراضيها، وترفض مطالبات جيرانها في رعاية حقّ الماء (Water right)، وتُعلِن بأن مصادر المياه هي كمصادر البترول، فمثلما تكون

مصادر البترول من حقّ تلك الدولة التي تقع فيها هذه المصادر فإنّ مصادر المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا، في حين أن كلّاً من العراق وسوريا تعتقدان بأنّ نظام توزيع المياه في النهرَ الدوليَ (الفرات) هو نظام عضوي حَيوَي.

وثمّة مشاريع عملاقة لإنشاء السدود تنفّذها تركيا علي الفرات ، وإنّ هذه السدود تركت أثراً سلبياً وتسببت بخللٍ كبير في تدفق المياه نحو دول المصب سوريا والعراق .

فضلاً ان الماء نعمة من الله تعالي أنعم بها علينا،فالماء نعمة عامة وليس لاحد ان يجعلها خاصه اويضيقها علي عباد الله ببناء سدود او مشاريع مائية تقلل من حصص دول اخري تشارك في نفس المجري النهري، وهذا قانون رباني في القرآن مكتوب ووضحه الرسول الكريم باحاديث كثيرة وشرحه العلماء والفقهاء، قال الله تعالي:(ونبئهم ان الماء قسمة بينهم) وقال الرسول (ص) إن الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار.

أهمية الدراسة

1– تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المشاريع المائية التركية وخطورتها وسلبياتها علي سوريا والعراق لكون الماء هو عنصر مهم وفعال ولذلك كانت وظلت الابحاث الخاصه بالمياه من الابحاث المهمه والبالغة الاهمية لأهمية الماء نفسه وخاصة الماء العذب ومياه الشرب، حيث تنبع الأهميه من كون الماء هو عصب الحياة وعنصر البقاء وهو اغلي مركب يتعامل معه الإنسان فبدونه لايمكن لكائن حي ان يعيش وبشحه تتدني كل الفعاليات الاقتصاديه والانشطة البشرية الهامه .

2 – تحتل دراسات المياه والمشاريع الخاصه بالمياه مكانه هامه في السياسات الأمنية وتوجه بعقد الاتفاقيات الدوليه التي تحد من التوترات الناتجه من إقتسام المياه في دول الحوض الواحد والتي بدورها تقلل الازمة التي تؤثر علي استقرار تلك الدول.

3– الأمن المائي يشكل محور الأمن الغذائي والصناعي والتجاري مما يجلعه أحد الركائز الأساسيه للأمن القومي لكثير من دول الشرق الاوسط، خاصة دول حوض نهر الفرات .

أهداف الدراسة

1– تهدف الدراسه لمعرفة المشاريع المائية التركية المقامه علي نهر الفرات و تأثيرها السلبي علي سوريا والعراق ؟

2 – تهدف الدراسه لتوضيح هل هذه المشاريع التركية المائية لها تأثير سلبي على الأمن البيئي الشامل لسوريا والعراق

3 – تهدف الدراسة الي تبيان العلاقة بين المشاريع المائية التركية المقامه علي نهر الفرات وإنخفاض منسوب مياه نهر الفرات وملوحة الاراضي وتشريد المزارعين وجفاف الاراضي الزراعية في سوريا والعراق .

مشكلة الدراسة :– تتمثل مشكلة الدراسة في توضيح ورصد المشاريع المائية التركية المقامه علي نهر الفرات والتي لها تأثير سلبي علي سوريا والعراق .

الاسئلة الفراعية : –

1– هل المشاريع المائية التركية المقامه علي نهر الفرات لها تأثير سلبي علي سوريا والعراق ؟

2 – هل هذه المشاريع التركية المائية لها تأثير على الأمن البيئي الشامل لسوريا والعراق ؟

3 – هل هناك علاقة بين المشاريع المائية التركية المقامه علي نهر الفرات وإنخفاض منسوب مياه نهر الفرات وملوحة الاراضي وتشريد المزارعين وجفاف الاراضي في سوريا والعراق؟.

فرضيات الدراسة :– يفترض الباحث من خلال مشكلة الدراسة عدد من الفرضيات وهي :–

1– إن المشاريع المائية التركية المقامه بنهر الفرات لها تأثير سلبي علي سوريا والعراق ؟

2 – المشاريع التركية المائية لها تأثير على الأمن البيئي الشامل لسوريا والعراق ؟

3 – هناك علاقة بين المشاريع المائية التركية المقامه بنهر الفرات وإنخفاض منسوب مياه نهر الفرات وملوحة الاراضي وتشريد المزارعين وجفاف الاراضي الزراعية في سوريا والعراق.

منهج الدراسة :– تعتمد الدراسة في سبيل مناقشة موضوعها علي جملة من المناهج البحثيه ، ففيما يتعلق برصد المشكلة وتطوراتها إذ تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لرصد كيف بداءات وتطورت مشاريع المياه التركية المقامه علي نهر الفرات، واثارها السلبية وذلك بتتبع التصاعد التاريخي للمشاريع من خلال مقارنتها للبيانات لتوضيح السلبيات والتاثير الضار لهذه المشاريع المائية والسدود علي سوريا والعراق ، والدراسه هنا تتبع

- **المنهج التحليلي : لتحليل الحقائق.**
- **المهنج المقارن : لتوضيح ما اذا كانت هنالك علاقة بين الحقائق المختلفة ام لا.**
- **المنهج التاريخي : لسرد الاحداث التاريخية والبناء عليها**

المبحث الاول :– المشاريع المائية التركية المقامة علي نهر الفرات

المشاريع المائية التي تقيمها تركيا علي نهر الفرات هي اسباب الخلافات والمشاكل القائمة بين دول حوض نهر الفرات (تركيا – سوريا – العراق) وتصرّ أنقرة على اعتبار نهر الفرات «نهراً عابراً للحدود»، لا «نهراً دولياً»، وهو بالتالي «غير معني بالقوانين الدولية»، كما أن تركيا واحدة من ثلاث دول (مع الصين، وبوروندي) اعترضت على «الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية في أغراض غير الملاحة الدولية لعام 1997م[i].

المشاريع التركية المقامه علي نهر الفرات

المطلب الاول :– مشروعات نهر الفرات . تعود المحاولة الاولي لتطوير حوض نهر الفرات الي عام 1930 عندما تأسست مؤسسة أعمال المياه التركية، وشرعت في تنفيذ برامجها بعد منتصف الستينات ، وهي منذ ذلك التاريخ مستمرة في اعمال التطوير ومن ابرز المشاريع :– أ– مشروع سد وخزان كيبان وهو من المشاريع الكبيرة في تركيا ويقع خارج ال(GAP) اذ يهدف هذا المشروع الي عمليات تخزين الفائض المائي علي المدي الطويل وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا المشروع 30.7 مليار م3 من المياه – ب – مشروع قرة قايا وهو ثاني المشاريع الكبيرة بعد سدود كيبان التي انشأتها تركيا

علي المجري الرئسي لنهر الفرات، ويهدف الخزان الي السيطرة علي مياه الفرات واستعمال المياه المخزونه بهدف توسيع الرقعة الزراعية وري أراضي جديدة اذ يهدف لارواء سهل أورفه – هران – سهل ماردين – جيلان بنار – نسبين – هلوان[ii].

المطلب الثاني :– مشروع الفرات الاسفل ويتالف من سد وخزان اتاتورك تم وضع حجر الاساس له في 1983/11/3 م وانجز في عشرين شهر[iii]، الاستيعاب الاول له 48.7 مليار م3.

واصبح جاهزاً لاستقبال المياه منذ شهر كانون الثاني من عام 1991 م وانتهي العمل به في تموز من عام 1992 م[iv]، ويعتر القلب النابض بالنسبة لبقية المشاريع المقامه علي حدود نهري دجلة والفرات وهو اكبر المشاريع الاستراتيجية التي نفذت في تركيا ويعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم وتبلغ قدرته الإستيعابية الاولية 48.7 مليار متر3.

وبذا تكون تركيا قد كسبت موقعا يدعو للاحترام ضمن رابطة السدود العالمية World Dams League ، وذلك بانشائها هذا السد بارتفاع 169 مترا وبطاقة استيعابية تبلغ 83 مليون متر مكعب وفي مدة لم تتجاوز 10 سنوات فقط، ان الوجه ألأكثر أهمية في هذا السد هو أنه وفر، ولأول مرة في التاريخ، إمكانية نقل مياه نهر الفرات، لأغراض الري، الى السهول الواقعة في أعلى بلاد ما بين النهرين، عبر سانلي أورفا Sanliurfa، وبواسطة أنابيب تبلغ قياساتها 2x 26.4 كيلومتراطولا، وهيمهمة قام بها أيضا طاقم العمل التركي، أما السدود المنشأة على الرافد الرئيس لنهر الفرات فهي: سدي بيرسيك Birecik وكاركامس Karkamis و مصنعي توليد الطاقة الملحقين بهما، والذين يوفران 3.453 =0.652 +2.8 بليون كيلووات من الطاقة سنويا، و باكمال هذين السدين، سيكتمل بناء السدود على نهر الفرات بالكامل. أما التسهيلات التي ينبغي بناءها على رافدي نهر الفرات فهي كان قد خطط لها وأنشئت ضمن اطار الخطة والبرنامج، وباستعمال الموارد الوطنية وطاقم العمل الوطني. لقد حققت تركيا تقدما بعيد المدى في سعيها لتطوير مستجمع مياه أمطار نهر الفرات، ان القدرات التي جرى انشائها و المعدلات السنوية لتوليد الطاقة و المصانع والتسهيلات التي جرى بناءها على رافد الفرات الرئيس معروضة جميعا في الجدول رقم (1)[v].

ب– سد أورفة :– يعتبر من الاعمال التكميلية لمشروع سد وخزان اتاتورك وهو اكبر نفق إروائي في العالم[vi].

ج– مشروع ري ماردين – جيلان بنار

د– مشروع ري سيفيرك – هلوان

هـ – مشروع ري بوزوفا[vii].

المطلب الثالث : – مشروع الفرات الحدودي:

لقد بدأ العمل بتنفيذ هذا المشروع عام 1982 وانتهي بعام 1987 م إذ يهدف الي إرواء مساحة تقدر ب 23 ألف هكتار من سهول ارابان يقع بين سد أتاتورك والحدود التركية السورية ويتالف من سدين ومحطتيهما[viii].

– مشروع سروج – بازكي ، انتهي العمل بهذا المشروع عام 1999 م وهو مشروع كبير تصل الطاقة الاستيعابية الي 23 مليون م3 يهدف المشروع لارواء 146500 هكتار .

5 – مشروع اديامان كاهته ، يهدف هذاالمشرع الي إرواء مساحة زراعية تقدر 77409 هكتار من مساحة اراضي محافظة اديامان .

6 – مشروع اديامان – جوكصو – أرابان .

انتهي تنفيذ المشروع عام 1996 إذ يهدف الي ارواء 71598 هكتار.

7– مشروع غازي عنتاب ويتكون من عدة سدود وهم سد خزان هانج بسعة 100 م 3 وقد انجز في 1988 م وسد قايجك وسد كمكن – كيميدفان ويهدف الي إرواء 74340 هكتار ويتضح مما سبق ان مجموع مساحه الاراضي الزراعية المروية ضمن مشروع (GAP) في حوض الفرات هي 1083458 هكتار[ix].

فضلاً ان مشروع (GAP) يتكون من 22 سداً ضخماً اهمها سد (اتاتورك، كيبان، قارقيا، براجيل، قوم قايام) ومشروع تخزيني ومحطات طاقة كهربائية وشبكة اروائية كبيرة حيث تقدر مساحة الأرض التي يرويها المشروع بنحو (1.7) مليون هكتار من الاراضي الزراعية التي تشتهر بزراعة الفواكه والمحاصيل الاستراتيجية، وتولد المحطات الهيدروكهربائية نحو (23) مليار ميگاواط/ساعة، وتقدر القدرة التخزينية للمشروع بنحو 100 مليار متر مكعب، وهذه القدرة تمثل ثلاثة اضعاف القدرة التخزينية للسدود العراقية والسورية مجتمعة وتبلغ كلفة بناء المشروع اكثر من 35 مليار دولار استطاعت تركيا توفير جزء من هذا المبلغ عن طريق الميزانية التركية والباقي عن طريق الاستثمار الأجنبي وعن طريق بيع الأراضي في مشروع (GAP)، وكان مقرر ان ينتهي هذا المشروع الضخم في 2010علي ان يتم تامين مبلغ 1,3 مليار دولار كل عام لكن العجز التركي جعل تركيا تتطلع الي مصادر خارجية للتمويل[x]، وعند اكتمال جميع المشاريع والأعمال والسدود ستتمكن تركيا من التحكم بـ80% من مياه نهر الفرات، أما كمية المياه في بحيرة السد فتقدر ب70 مليار متر مكعب، وهو أكبر خزان في مشروع (GAP) وتقدر مساحة الأرض التي ترويها مياه خزان السد بـ 740.000 هكتار من الأراضي الزراعية يتم توصيل المياه لها عبر قنوات مائية تعد الأولى عالمياً، حيث تم حفر هذه القنوات في الجبال ويبلغ طولها 27 كيلومتراً وعرضها نحو 7.5 متر وتستطيع المحطات الهيدروكهربائية الملحقة بالسد إنتاج نحو 9 ملايين كيلوسنوياً من الكهرباء.

وعند اكتمال جميع المشاريع والأعمال والسدود ستتمكن تركيا من التحكم بـ80% من مياه نهر الفرات، ويعد سد اتاتورك رابع أضخم سد في العالم ويصل ارتفاعه إلى 180 متراً وعرضه قرابة 1820 متراً، أما كمية المياه في بحيرة السد فتقدر ب70 مليار متر مكعب، وهو أكبر خزان في مشروع (GAP) وتقدر مساحة الأرض التي ترويها مياه خزان السد بـ 740.000 هكتار من الأراضي الزراعية و يتم توصيل المياه لها عبر قنوات مائية تعد الأولى عالمياً، حيث تم حفر هذه القنوات في الجبال ويبلغ طولها 27 كيلومتراً وعرضها نحو 7.5 متر وتستطيع المحطات الهيدروكهربائية الملحقة بالسد إنتاج نحو 9 ملايين كيلو واط سنوياً من الكهرباء[xi].

الجدول رقم 1: القدرات التي جرى انشاءها، والتوليد السنوي للطاقة في المصانع ومعدلات التوليد الي الوقت الحاضر والتسهيلات التي جرى بناؤها على الرافد الرئيس لنهر الفرات[xii].

	القدرات التي جرى بناءها/ ميغا وات	التوليد السنوي / كيلو وات سنويا	التوليد الذي جرى الي هذا التاريخ
كيبان	1330	6.0 بليون	203 بليون
كاراكايا	1800	7.5 بليون	158 بليون
آتاتورك	2400	8.9 بليون	126 بليون
بيرسيك	672	2.83 بليون	25 بليون
كاركامس	189	6.5 بليون	6 بليون
الاجمالي	6391 ميغا وات		519 بليون كيلو وات

جدول رقم 2 : السدود المنجزة والمخططة على نهر الفرات في تركيا

المنشأة	المشروع	المساحة المروية (هكتار)	حالة الإنجاز
محافظة إلازيك،1. سد كيبان	مشروع الفرات الأعلى	385 000	O
نهر الفرات منطقة الGAP 1. سد قره قايا	مشروع قره قايا		O
2. سد أتاتورك	مشروع الفرات الأسفل	706 281	O
3. سد تشام غازي 4. سد غوميكان 5. سد كوتشالي 6. سد سرمتاش 7. سد بيوك تشاي 8. سد كاهتا	مشروع أديمان– كاهتا	778 24	UC MP MP MP MP MP
9. سد تشاطالتبة	مشروع أديمان–غوكسو– أربان	715 98	PL
10. سد بيره جيك 11. سد قرقميش	مشروع الفرات الحدودي	–	UC UC

12. سد خان جيز	مشروع غازي عنتاب	89 000	UC
13. سد كاياجيك			UC
14. سد كيمكن			PL
	مشروع سروج – بازكي	146 500	UC

Irrigation area of Keban Dam after Hussein , 1998 .

O. في التشغيل :

UC قيد البناء :

MP في الخطة الرئيسة :

PL مخطط[xiii] :

Irrigation area of Keban Dam after Hussein , 1998[xiv].

خريطة توضح موقع المشاريع التركية المقامه بنهر الفرات علي الخريط التركية [2]

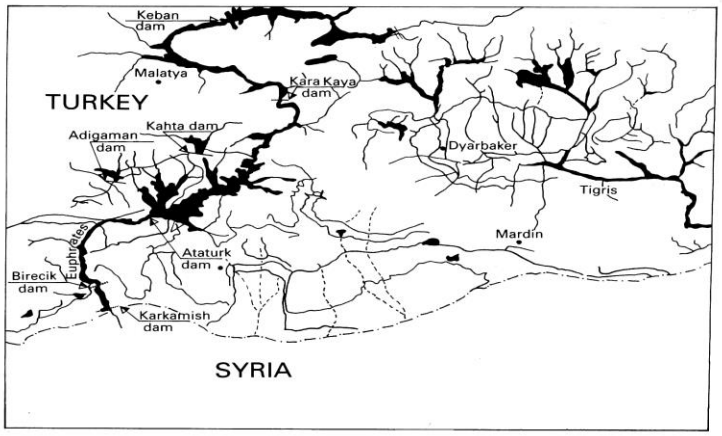

جدول رقم 3 . حجوم التخزين للسدود المقامة والتي هي قيد الإنشاء على نهر الفرات وروافده[xv]

الدولة	نهر الفرات		
	اسم السد	سعته التخزينية كم^3	المخزون الحي كم^3
تركيا	كيبان	30.9	16.9
	قره قايا	9.58	5.24
	أتاتورك	48.7	19.30
	تشام غازي	–	–
	بيره جيك	1.22	0.97

قرقميش	0.157	0.14
خان جيز	–	–
كاياجيك	–	–
المجموع	90.557	42.55

المبحث الثاني: التحديات الأمنية لدول المجرى والمصب (أثر المشاريع التركية على الأمن البيئي الشامل لسوريا والعراق)

• تاريخيا أضرت تركيا العراق وسوريا بخسائر كبيرة في أمنهما المائي والبيئي من خلال خسرانهما تدفقات حصص مياه نهر الفرات، أبرزها:

أ – عام 1970 خسرت سوريا 32,5 مليار متر مكعب، والعراق حوالي 9,15 مليار م3.

ب – عام 1987 وصلت خسارة سوريا 15,7 مليار متر مكعب، والعراق 14,9 مليارم3

ت – عام 1990 تم استخدام المياه كورقة ضغط على العراق في إطار توسيع الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق حينئذ[xvi].

ث – عام 2000 خسرت سوريا حوالي 11 مليار م3

وفي المجمل تهدف تركيا من سياستها المائية تجاه الدول العربية إلى عدة أهداف تهدد أمنهم البيئي مايلي :– * تطبيق سياسة تسعير المياه، عبر حجب مياه نهرى دجلة والفرات عن الدول العربية، حتى يحتاج العرب لشرائها أو مبادلتها بالنفط.

*** قبول العرب بالتطبيع الإجباري مع إسرائيل، حيث لا يخفى الاتفاق والتعاون الأمني والعسكري مع إسرائيل عام 1996، الذي مثل تهديدا للعراق وسوريا.**

*** تخطط تركيا لتكن سلة الغذاء في الشرق الأوسط، عبر زيادة مساحات الأراضي القابلة للزراعة مستغلة فائض المياه لديها الذي يؤمن لها حد الأمان المائي لعشرات السنوات القادمة، إذ تمتلك تركيا ما يفوق 350 مليار متر مكعب من المياه سنويا ما يفيض عن إحتياجاتها، ولمعالجة هذا التأثير تم إصدار بروتوكولات لمعالجة مشكلة المياه بين الدول المعنية وأهمها بروتوكول عام 1980 للتعاون الفني والاقتصادي بين العراق وتركيا[xvii]، والذي انضمت إليه سورية عام 1983 وهو يقضي بتشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه الإقليمية (وخصوصاً مياه حوضي نهري الفرات ودجلة) وبروتوكول عام 1987 للتعاون الفني والاقتصادي بين سورية وتركيا الموقع بين الدولتين بتاريخ 1987/7/17[xviii].**

وهو يتضمن فقرة خاصة بالمياه تنص على مايلي : خلال فترة ملء خزان سد اتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثه الواقعه علي ضفتيه يتعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد عن 500 م^3/ثا عند الحدود السورية –

التركية وفي الحالات التي يكون الجريان الشهري تحت مستوى الـ 500 م^3/ثا، فان الجانب التركي يوافق على ان يعوض الفرق أثناء الشهر التالي، وسوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري دجله و الفرات .

واتفق الجانبان على تعجيل عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الاقليمية، كما اتفق الجانبان من حيث المبدأ على إقامة وتشغيل مشاريع مشتركة في أراضي البلدين على نهري الفرات ودجلة للري وتوليد الطاقة الكهربائية شريطة أن تكون لهذه المشاريع دراسات اقتصادية تبريرية يتم انجازها من قبل خبراء البلدين .

رغم كل هذه البروتكولات الموقعه بين دول حوض نهر الفرات وكل الاضرار الناتجه من المشاريع التركية تستمر تركيا في تخطيط وتنفيذ المشاريع لذلك أدتْ السياسة المائية التركية والمشاريع المُنبثقة عنها إلى تكبيد دُول المجرى والمصب(سوريا والعراق) خسائر فادحة في المياه ونوعيتها ، بالإضافة إلى تلوث المياه والأراضي في أجزاء كبيرة مِنْ أراضي البلدين ، والجفاف البيئي والتصحر الناجم عنْ قطع إمدادات المياه وتخفيض تدفق المياه لكلا النهرين دجلة والفرات مِنْ قِبل الجانب التركيّ.

إنَّ التهديد المُباشر الذي لحق بالعراق نتيجة المشاريع التركية يتمثلُ بالانخفاض الحاد للتصريف المائي الذي كان يصلُ إلى العراق[xix]، حيثُ تُشيرُ الدراسات إلى أنّ ما يصلُ العراق (9) مليار متر مُكعب ، بدلاً مِنْ (28) مليار متر مُكعب هو الرقم التصريفي الإعتيادي الذي كانَ العراق يستلمهُ طيلة سنوات سبقتْ المشاريع التركية ، حيثُ كانَ التصريف في فترة 1-1989/12/31 ما مقدارهُ (818) متر مُكعب طيلة (31) يوماً ، مِنْ أصل إجمالي التدفق الذي بلغَ (2.190) مليار متر مُكعب، وفي أثناء مُدة التخزين الممتدة ما بين 14-1990/1/31 وصل التصريف إلى (65 متر مُكعب في الثانية ، مِنْ أصل إجمالي التدفق البالغ (0.102) مليار متر مُكعب، خلال ثمانية عشر يوماً.

ومن تاثير المشاريع التركيه علي الامن البيئي لدول المجري والمصب مشروع الجاب الذي يغطي ست محافظات تركية هي كل من ولايات (غازي عنتاب – آدي يامان– اورفة– ديار بكر– ماردين– سعرت) بمجمل 22سد، و19 محطة لتوليد الكهرباء، وشبكة قنوات للري، والمفترض إذا ما تم المشروع أن يخفض من حصة سوريا من مياه الفرات بقدر 40%، ومن حصة العراق بقدر 75% وتبلغ المساحة التي يشغلها المشروع ٧٤ ألف، وتُعدُ المناطق التي يقع بها المشروع مناطق طرد سكاني، وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ أعلنت تركيا عن إضطرارها لاستقطاع الجزء الأكبر من منسوب الفرات لمدة شهر كامل للإسراع بملء بُحيرة سد أتاتورك ضمن مشروع الجاب ، وكان ذلك تهديداً حقيقياً "للأمن المائي السوري" على وجه الخصوص، لأن أيّ إنخفاض في مستوى نهر الفرات يؤدي مُباشرةً الى الضرر البالغ بالزراعة السورية عامة وخاصة بالمحاصيل الزراعية الصيفية منها ، والى عطش "حلب" ثاني أكبر المدن السورية، واضطرت سوريا إلى تقليص إنتاج الطاقة الكهربائية في سد الفرات بشمال سوريا وتوقفت سبعة توربينات لانتاج الكهرباء تنتج نحو ٨٠٠ ميجاوات وتغطي ٦٠% من إحتياجات سوريا الكهربائية، كما ألحق الإنخفاض الحاد لمنسوب المياه بالفرات خسارة فادحة للمحاصيل الشتوية السورية، خاصة في ظل معاناة سوريا من الجفاف للعام الثاني على التوالي (١٩٩٠ – ١٩٩١)[xx].

المبحث الثالث :– التاثير السلبي للمشاريع التركية المقامة علي نهر الفرات علي سوريا والعراق

يتضح من خلال هذه المشاريع قدرة تركيا على التحكم بمياه نهر الفرات وتراجع الواردات المائية لسوريا والعراق جراء انخفاض منسوب نهر الفرات، حيث يتوقع الخبراء تراجع حصة سوريا من 21 مليار متر مكعب عام 1990 الى 12 مليار عام 2000 أي بنسبة 40% وحصة العراق من 29 مليار متر مكعب عام 1990 الى 4,4 مليار متر مكعب عام 2000 أي بنسبة 90%، ولقد سبب هذا الانخفاض العديد من المشكلات التي تعاني منها سوريا والعراق حيث أدى الى تقليص الرقعة الزراعية اذ ان كمية المياه الواردة تكفي لإرواء مساحة تقدر بـ 240000 هكتار في حين ان المنطقة الزراعية تبلغ حوالي 650000 هكتار وأدت زيادة نسب الملوحة في المياه الواردة الى إصابة المحاصيل الزراعية في المنطقة بمرض التقزم وادى انخفاض منسوب بحيرة الاسد التي تتغذى من نهر الفرات الى توقف محطات إنتاج الطاقة الكهربائية اما في العراق فمصادر المياه في العراق تشبه موارد تركيا الى حد كبير رغم وجود بعض الاختلافات وذلك لكون مشكلة العراق تكمن في نوعية المياه وليست كميتها،أذ تحمل مياه نهر الفرات الصابه في العراق نسبة كبيرة من الاملاح وهي المشكلة التي تحول مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الى مناطق غير صالحة للزراعة بسبب ارتفاع نسبة الاملاح فيها ولا سيما في المواسم التي تقل فيها مناسيب النهر والامطار كما إن إنخفاض وإردات المياه من نهر الفرات يقلل من مساحات الارضي الخضراء ويساعد على زحف التصحر الى مناطق كانت في منأى عن هذا الخطر، ويؤدي انخفاض مناسيب النهر الى توقف محطات الطاقة الهيدروكهربائية التي تعتمد علي المياه في تشغيلها الأمر الذي يُؤدي الى توقف المشاريع الحيوية والاقتصادية ومشاريع البنية التحتية التي تحتاج الطاقة في إنجاز اعمالها وتعاني المياه في العراق من ارتفاع نسبة التلوث الى نسب قياسية بلغت 1800 ملغ/لتر في حين ان المعدل العالمي اقل من 800 ملغ/ لتر وهذا الخطر يهدد المناطق التي يمر بها النهر وخاصة منطقة أسفل نهر الفرات (منطقة الفرات الاوسط) وكذلك المياه ملوثة بالنفايات الغير معالجة التي تلقي بها المشاريع التركية الصناعية والزراعية المقامة على نهر الفرات مباشرة في النهر و بكميات كبيرة ،كما ان حاجة العراق لكميات اكبر للمياه لأجل إعادة إنعاش الاهوار التي قامت السلطات العراقية السابقة بتجفيفها[xxi]، ولكن بسبب الاثار السلبية للمشاريع التركيه زاد جفاف الاهور وسوف تصبح بلاد الرافدين بلا رافدين إن لم تعالج ازمة المياه .

رغم ذلك ظلت ازمة المياه هي الخطر الذي يهدد الاستقرار وخاصه ان أزمة الماء العذب تمثل تهديدا للارض والانسان وتبدو كتهديد مشابه ايضا لتغير المناخ (المرتبط بعمق به) ولكن هذه الازمة تم لفت الانتباه لها بشكل صغير مقارنه بحجمها إذ يستنفد العالم الماء العذب النظيف بمعدل أسي خطير مع ازدياد عدد سكان العالم، هذا الخطر اشبه بمذنب يستعد للارتطام بالارض[xxii] وبسبب ذلك يعود النزاع حول مياه نهر الفرات الي عدة عقود من الزمن وهو لا يثير مواجهات بين تركيا والدولتين العربيتين اسفل الحوض(سوريا والعراق) فحسب بل وايضاً بين هاتين الدولتين الاخيرتين،واذا كانت الاطراف المتصارعة قد ارتضت احيانا التفاوض فيما بينها الا ان هذا الطرف أو ذاك حاول في كل مرة ان يشترط الحصول علي بعض المزايا الاقليمية او السياسية مقابل اقرار اي اتفاق[xxiii].

كانت تركيا قد أظهرت التزامها باستخدام قدراتها باستغلال نهر الفرات كوقاية من الفيضان، وتوليد الطاقة و استخدام مياههما في الري. وكانت أول نتيجة لتنفيذ مثل هذا الالتزام هو إنشاء المشاريع المائية وإنشاء سد كاراكايا Kara kaya ومصنع انتاج الطاقة الكهرومائية الملحق به، بعد انشاء سد كيبان على نهر الفرات، الذي شرع عام 1987 بانتاج الطاقة الكهرومائية بقدرة تبلغ Kwh 7.5. وكانت الخطوة الكبرى في مشروع GAP هو انشاء سد أتاتورك Ataturk ومصنع انتاج الطاقة الكهرومائية الملحق به وكانت قد جرت الاستفادة من المساعدة ألأجنبية فقط في مجال ألأدوات الألكترو– ميكانيكية لتوليد الطاقة، أما باقي المشروع فقد جرى تمويله بالكامل من الموارد الوطنية، عندما رفضت المنظمات المالية الدولية المشاركة في المشروع وطلبت الحكومة التركية من المستثمرين المساهمه في التمويل علي ان تقوم هي بتمويل جانبا كبيرا من اعمال المشروع ومشروع (GAP) في الوقت الراهن يستوعب اكثر من 6% من ميزانية الدولة والانفاق الذي يتطلبه يحتاج الي 5،1 مليون دولار في اليوم، ويقدر ماتحملته تركيا لتنفيذ المشروع من 1981 حتي 1993 حوالي 9 مليار دولار علما ان التكلفه الاجمالية ستتجاوز علي الارجح 32 مليار دولار المقررة في البداية[xxiv] وفي الوقت الذي كانت فيه الإنشاءات والصيانة التقنية لسدي كيبان وكاراكايا قد أدارتها الشركات ألأجنبية، كان مشروع أتاتورك ونظام صيانته قد أنجز بجهد مشترك بين الشركات التركية وألأجنبية على حد سواء، اذ كانت الشركات التركية قد قامت بالانشاءات، في حين قامت الشركات ألأجنبية بعمليات الإنتاج وتأسيس النظم الألكترو– ميكانيكية،وترى تركيا ان وجود فائض مائي لديها لم يأتي صدفة وانما بعد عناء كبير منها في بناء السدود ومشاريع تنظيم استخدام المياه اضافة الي استخدام التقانات الحديثة في الري والزراعة[xxv].

ولمْ تنعكس المشاريع التركية المائية سلباً على الإقتصاد العراقي والسوري فقط ، وإنما يشملُ ذلك حرمان ما يزيد عن (696) ألف هكتار من الأراضي الزراعية العراقية مِنْ المياه التي كانتْ تصلُ إليها عن طريق نهري دجلة والفرات، ويُمثلُ هذا النقص والإنخفاض في انعكاسات خطرة على العراق في مجالات (الزراعة ، الشرب، توليد الطاقة، الصناعة وبدرجة كبيرة انعاش الاهوار والبيئة) . ومِنْ الأثار السلبية للمشاريع التركية ضرب حقل الزراعة، وهذا سيؤدي إلى انخفاض كبير بمساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي وانعكاسات ذلك على مدخولات الفلاحين والمزارعين "مما سيدفع بهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدن، كما ستزيد من اتساع وزحف مساحات التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية وحصول تغير في طقس العراق من خلال تكرار العواصف الرملية اضافة إلى تدهور المراعي الطبيعية وانخفاض انتاجها في المناطق المتاخمة للأراضي الزراعية التي ستقطع عنها المياه اضافة إلى جفاف الاهوار طبيعياً .إنّ التبعات الرئيسة للمشاريع المائية التركية تتمثلُ أيضاً بتحويل العراق وسوريا إلى دولٍ تابعة – مائياً وغذائياً – للقوى الأجنبية ، عن طريق ربط هذه الدول بمشاريع سلمية وتنموية مُستدامة ، كما يُشكل التهديد المائيّ خطراً قدْ يُشعلُ حرباً فيما لو جاءتْ قوى حكومية في كلا العراق وسوريا (مع الملاحظة أن غياب الحل السلمي في الظرف الراهن نتيجة "الربيع العربي" أدى إلى المزيد من التفرد التركي والإيراني في مقدرات العراق وسوريا المائية[xxvi].

غير ان الاتراك لايريدون الاعتراف بالاثار السلبية لتلك المشاريع والمنشآت علي الوضع في سوريا والعراق رغم ضررها البالغ المتمثل في نقص الماء ومساحة الاراضي الزراعية وعدم توليد الكهرباء السوريا بسب سد اتاتورك وسد بواجلي وملوحة المياه وتلوثها في العراق فضلا عن الاضرار بالمشاريع العراقية بالتحكم في المياه[xxvii] و وسط كل هذه الاتهامات التي تتهم بها تركيا العراق من تبديد وعدم ترشيد المياه الواصله له وعجز العراق عن تطوير استخدام المياه لما يمر به من أزمة سياسية وأمنية ومادية[xxviii].

الخاتمة

النتائج :- توصلت الدراسة الي عدد من النتائج التي بدورها اثبتت فرضيات الدراسة وهي إن المشاريع المائية التركية المقامه بنهر الفرات لها تأثير سلبي علي سوريا والعراق وساهمت في تغيير و انحسار نهر الفرات وتلوث المياه وملوحة الأراضي في أجزاء كبيرة مِنْ أراضي البلدين، وكذلك الجفاف البيئي والتصحر الناجم عنْ قطع إمدادات المياه وتخفيض تدفق مياه نهر الفرات مِنْ قِبل الجانب التركيّ حيث ادى الى تقليص الرقعة الزراعية، وادت زيادة نسب الملوحة في المياه الواردة الى اصابة المحاصيل الزراعية في المنطقة بمرض التقزم وادى انخفاض منسوب بحيرة الاسد التي تتغذى من نهر الفرات الى توقف محطات انتاج الطاقة الكهربائية ويؤدي انخفاض مناسيب نهر الفرات بسبب المشاريع التركية الى توقف محطات الطاقة الهيدروكهربائية التي تعتمد علي المياه في تشغيلها الأمر الذي يُؤدي الى توقف المشاريع الحيوية والاقتصادية ومشاريع البنية التحتية التي تحتاج الطاقة في انجاز اعمالها وتعاني المياه في العراق من ارتفاع نسبة التلوث والتلوث يهدد المناطق التي يمر بها النهر وخاصة منطقة اسفل نهر الفرات(منطقة الفرات الاوسط) والنفايات الغير معالجة التي تلقي بها المشاريع التركية الصناعية والزراعية المقامة على نهر الفرات التي تلقي بها في النهر سبب تلوث للمياه واضافة الى التلوث القادم من سوريا، كما ان حاجة العراق لكميات اكبر للمياه لأجل اعادة انعاش الاهوار التي قامت السلطات العراقية السابقة بتجفيفها، والمشاريع التركية المائية لها تأثير على الأمن البيئي الشامل لسوريا والعراق واثرت علي الناتج القومي للمشاريع الحيوية والمائية .

التوصيات

* نوصي في هذه الدراسة ان تشكل مجالس الوزراء في كل من سوريا والعراق فريق تفاوضي يختص بالجوانب القانونية والإقتصادية والتقنية والفنية والبيئية يكون له القدرة العالية على التفاوض مع تركيا بما يحافظ على الحقوق المائية ويعالج الاثار السلبية للمشاريع التركية المقامه علي حوض نهر الفرات التي تضر بدولتا المجري والمصب.

* نوصي بتطبيق تجربة التعاون الدولي الناشئة بين دول حوض النهر وذلك على الرغم من محدودية البروتوكولات الثنائية التي تم توقيعها بين تركيا والعراق، وتركيا وسوريا، بين عامي **2008** و **2010**، فإنها يمكن أن توفر الأساس لنهج أكثر إيجابية في التعامل مع المشكلة .

* نوصي ونقترح تشكيل لجنة خاصة بشؤون نهر الفرات، على أن يتم تشكيلها من خبراء من الدول الثلاث المشاطئة للنهر، وتتمتع بتفويض لدعم التعاون بينها، كما يجب اقتراح العديد من الدراسات الأولية التي يمكن للجنة القيام بها، وتشمل نموذجاً قائماً على أسس علمية لنهر الفرات، والذي من شأنه أن يبدد الخلاف حول دولية نهر الفرات، ورسم الخرائط

المتعلقة بالأراضي الزراعية التي تعتمد على مياه النهر، وما يرتبط بالبنية التحتية للطاقة والامن البيئي لدولتا المجري والمصب .

*نوصي ببناء قواعد بيانات تضم جميع الاتفاقات القائمة والخلافات المتصلة بالمياه، وتجميع المعلومات المتاحة عن النهر والأرصاد الجوية في كل دولة فضلا عن تعداد الاضرار التي لحقت بدولتا المجري والمصب من جراء المشاريع التركية وتقديمها لتركيا من خلال لجنة دولية مع تبيان طرق جبر الضرر وتفادي تكراره خاص ضرر التلوث الناتج من رمي نفايات المشاريع التركية في مياه الفرات الصابه لسوريا والعراق .

*نوصي بتحديد الاحتياجات المائية ووضع اتفاق دائم بشأن تقاسم المياه بين دول حوض الفرات.

*نوصي بتعزيز الاستثمار الاقليمي في مشروع جنوب شرق الانضول في تركيا ، مما يساعد علي التخفيف من حدة المخاوف في سوريا والعراق .

* نوصي بتعزيز الاستثمار الإقليمي في مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا، مما يساعد على التخفيف من حدة المخاوف في سوريا والعراق.

* نوصي بشجيع مزيد من الترابط الاقتصادي بين الدول، والذي يمكن أن ينطوي على تصدير إمدادات النفط والغاز من العراق في مقابل الطاقة الكهرومائية من تركيا، وتجارة المواد الغذائية بين البلدان الثلاثه.

المصادر والهوامش

[i] عبد العزيز محمود المصري ، قانون المياه في الاسلام ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1999 ،272 صفحه ، ص 114 .

[ii] احمد لافي، صبرية ، السياسة المائية التركية ، ، سلسة دراسات تركية رقم (16) معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد، 1984، ص 34.

[iii] يوسف ابراهيم ، الجهماني ، ثرثرة فوق المياه ، ط 1 دار حوران للطباعة والنشرو التوزيع ، دمشق ، 1992 ، ص23.

[iv] علي بن حسن ، الامن المائي العربي ، حقائق وارقام ، بدون سنة الطبع ، دار البراق ، دمشق ، ص 95.

[v] يشار ياكيش ندوة منقوله في كتاب ، صاحب الربيعي، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، بدون سنة طبع ، دار الكلمة ، دمشق ، 2001 ، 252 صفحه ، ص 55 .

[vi] عبد الخالق علي غالب،المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر، مجلة الباحث العربي ، مركزالدراسات العربية ، لندن ،العدد24 ،1990،ص13 .

[vii] احمد كامل حسين ، الناصح ، اثر السياسة المائية التركية علي التنمية الزراعية بالعراق للفترة من 1990– 2006 م ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، المجلد 15 ،2009 ، ص 172.

[viii] فؤاد قاسم ، الأمير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ، ط 1 ، دار الغد، بغداد ، 2010 ، 156.

[ix] احمد كامل حسين الناصح ، اثر السياسة المائية التركية علي التنمية الزراعية بالعراق للفترة من 1990– 2006 م ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، المجلد 15 ، 2009، ص 173 .

[x] محمد نور الدين ، حجاب وحراب ، الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، بدون رقم الطبعه ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، 2001 ،ص 84 .

[xi] صافي الياسري ، مشروع (GAP)التركي – نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة ، صحيفة ،المدى، البغدادية ، بغداد.

[xii] جدول (1) المصدر :

Regional Development Administration, GAP. Information Series, April, 1999.

[xiii] Irrigation area of Keban Dam after Hussein , 1998 .

[xiv] المصدر عبدالله الدروبي ، ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجله والفرات لإستغلال مواردهما المائية الاستغلال الامثل ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية الرياض ، 2011 م ، ص 33

[xv] المصدر عبدالله الدروبي ، ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجله والفرات لإستغلال مواردهما المائية الاستغلال الامثل ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2011 م ، ص 34

[xvi] http://www.wadialali.com/vb/showthread.php?t=21629

[xvii] بروتوكول عام 1980 للتعاون الفني والاقتصادي بين العراق وتركيا

[xviii] بروتوكول عام 1987 للتعاون الفني والاقتصادي بين سورية وتركيا الموقع بين الدولتين بتاريخ 1987/7/17

[xix] آذار عبد خليفة ، السياسة المائية التركية في نهر الفرات وأثرها في العراق ، دراسات إقليمية ، بغداد ، 2011م ، ص 22

[xx] أميرة إسماعيل ،العبيدي ، " إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا " ، مجلة التربية والعلم – المجلد (١٧)، العدد (٢)، لسنة 2010 ، ص 60

[xxi] مرتضى جمعة حسن السوداني "تقارير اقتصادية: مشروع (GAP) التركي وآثاره السلبية على الواقع في سوريا والعراق " ، جريدة الإتحاد ، 2006 ، العدد 1307.

[xxii] مود بارلو ، الميثاق الازرق _ أزمة المياه العالمية والصراع القادم حول حق الحصول علي الماء، ترجمة بسام العقباني ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2008،، ص 51

[xxiii] حبيب ، عائب ، المياه في الشرق الاوسط – الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، ط1 ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة : ، 2009 م ص 92.

[xxiv] يشار ياكيش ندوة منقوله في كتاب ، صاحب الربيعي: القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ،بدون سنة طبع ، دمشق : دار الكلمة ، 2001 ، 252 صفحه ، ص 57 .

[xxv] محمد عبد العزيز، عبد الغني ، السياسة المائية التركية واثرها على الأمن القومي ، رسالة ماجستير مقدمة الي جامعة ، الكويت ، 2008 , ص 90 – 92

[xxvi] صافي الياسري ، مشروع (GAP) التركي – نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة ، صحيفة ،المدى، البغدادية ، صحيفة ،المدى، البغدادية بغداد ،2012.

[xxvii] BULLOCH J.DARWISH,P.59

[xxviii] فهد عبدالله طالب ، العلواني. المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية، في ضوء اتفاقية الامم المتحدة للأنهار الدولية ، ط 1 ، دار الفكر الجامعي مصر، الاسكندرية ، 2017، ، ص 218 .